المجلس القومى لحقوق الإنسان
لجنة الحقوق الاجتماعية

تقرير الزيارة الميدانية

مستشفى الخانكة للصحة النفسية وعلاج الإدمان، محافظة القليوبية

الأحد الموافق١٤ يونيو ٢٠٢٦

إعداد: أ/ أسماء فوزي
مسؤول الأمانة الفنية- لجنة الحقوق الاجتماعية

إشراف ومراجعة: الدكتورة/ وفاء بنيامين
عضو المجلس وأمين لجنة الحقوق الاجتماعية

تقرير الزيارة الميدانية

مستشفى الخانكة للصحة النفسية وعلاج الإدمان

الأحد الموافق ١٤ يونيو ٢٠٢٦

أولاً: خلفية الزيارة الميدانية:

في إطار اختصاصات المجلس القومي لحقوق الإنسان في متابعة أوضاع مؤسسات الصحة النفسية وعلاج الإدمان، وتنفيذًا لخطة عمل لجنة الحقوق الاجتماعية وبالتعاون مع لجنة الحقوق المدنية والسياسية، قام وفد من المجلس يوم الأحد الموافق ١٤ يونيو ٢٠٢٦ بزيارة ميدانية إلى مستشفى بنها للصحة النفسية وعلاج الإدمان بمحافظة القليوبية.

ترأس الوفد الدكتورة/ وفاء بنيامين أمين لجنة الحقوق الاجتماعية، وضم الوفد الدكتورة/ هويدا عدلي عضو لجنتي الحقوق الاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى الأستاذة/ أسماء فوزي مسؤول الأمانة الفنية بلجنة الحقوق الاجتماعية، الأستاذة/ هاجر أبو العينين مسؤول الأمانة الفنية بلجنة الحقوق المدنية والسياسية. استقبل الوفد الدكتور/ أيمن عباس رئيس الإدارة المركزية للأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان، بحضور الدكتور صلاح جاد، مدير المستشفى، وعدد من القيادات الطبية والإدارية.

تهدف الزيارة إلى متابعة أوضاع حقوق المرضى، والوقوف على مستوى الخدمات الصحية والنفسية المقدمة، وتقييم بيئة الرعاية وجودة الخدمات، ورصد الممارسات الجيدة والتحديات، في ضوء التشريعات الوطنية والمعايير ذات الصلة بحقوق الإنسان.

ثانياً: منهجية الزيارة الميدانية:

اعتمدت الزيارة على المعاينة الميدانية، والاجتماع مع إدارة المستشفى، والاطلاع على عدد من السجلات والملفات، وإجراء مقابلات مع عدد من أعضاء الفريق الطبي والتمريض والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين والمتدربين، إلى جانب مقابلات مع عدد من المرضى وذويهم، وذلك بهدف تقييم الخدمات المقدمة من منظور حقوق الإنسان وجودة الرعاية الصحية.

ثالثاً: نبذة عن المستشفى والخدمات المقدمة:

تعد مستشفى الخانكة للصحة النفسية وعلاج الإدمان من أكبر مستشفيات الصحة النفسية في مصر، وقد أُنشئت عام ١٩١٢ على مساحة تقارب ٥٧٠ فدانًا. وتبلغ الطاقة التشغيلية للمستشفى ١٨٠٤ أسرة، بنسبة إشغال تتجاوز ٨٠٪. ويبلغ عدد المرضى المودعين تنفيذًا لقرارات أو أحكام قضائية نحو ٦٨٧ مريضًا.

وتضم المستشفى٣٠ قسمًا علاجيًا:

- **٢٠ قسمًا للعلاج النفسي وعلاج الإدمان.**
- **١٠ أقسام مخصصة لدائرة المودعين.**
- **عيادات خارجية متخصصة.**
- **أقسام للتأهيل والعلاج بالعمل.**
- **خدمات للأطفال والمراهقين.**
- **خدمات تشخيصية وعلاجية.**

رابعاً: نطاق الزيارة الميدانية:

تضمنت الزيارة الاجتماع مع إدارة المستشفى وتم التعريف بالخدمات والبرامج المقدمة، وتم إجراء جولات ميدانية داخل الأقسام العلاجية والعيادات الخارجية، وتم تفقد أقسام الرجال (الإرادي والإلزامي)، وأقسام التأهيل النفسي، وعيادات الأطفال والمراهقين، ومشروعات التطوير. إضافة لتفقد أقسام المرضى المودعين بأوامر وقرارات قضائية، وقد تمت مراجعة عينة من ملفات المرضى والخطط العلاجية، وكذلك مراجعة أوضاع الإقامة والتأهيل ووسائل التواصل مع الأسر.

خامساً: أبرز الممارسات الجيدة:
رصد الوفد عددًا من الممارسات الإيجابية، من أهمها:

- استمرار أعمال التطوير:
لاحظ الوفد استمرار تنفيذ مشروعات تطوير البنية التحتية منذ الزيارة السابقة للمجلس والتي تمت في عام ٢٠٢٣، بما في ذلك إنشاء مبنى جديد للعيادات الخارجية، وسكن الأطباء، والإدارة، والانتهاء من تحديث شبكة الصرف الصحي والمرافق المرتبطة بها.

- تطوير خدمات علاج الإدمان:
اطلع الوفد على مشروع إنشاء قسم متخصص للدخول الإلزامي لعلاج الإدمان، بما يسهم في تحسين البيئة العلاجية وتقديم رعاية أكثر تخصصًا.

- دعم خدمات التأهيل:
يجري تنفيذ مشروع لإنشاء صالة رياضية ووحدة للعلاج الطبيعي، بما يعزز برامج التأهيل البدني والنفسي للمرضى، ويدعم جهود التعافي وإعادة الدمج المجتمعي.

- تكامل الخدمات الصحية:
تقدم المستشفى خدمات متميزة في طب الأسنان، إلى جانب خدمات العيادات الخارجية في عدد من التخصصات للمواطنين من خارج المستشفى، بما يعزز دمج خدمات الصحة النفسية ضمن منظومة الرعاية الصحية ويحد من الوصمة المرتبطة بطلب العلاج النفسي.

- دعم الموارد البشرية:
أفادت إدارة المستشفى بأن الأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان تعاقدت مع عدد من الأخصائيين النفسيين لسد جانب من العجز، بما يدعم استمرارية الخدمات العلاجية والتأهيلية.

سادساً: أبرز التحديات وفرص التحسين:

في ضوء ما تمت معاينته والاطلاع عليه، لاحظ الوفد ما يلي:

- البنية التحتية:
رغم أعمال التطوير الجارية، لا تزال بعض المباني والمرافق بحاجة إلى استكمال أعمال التطوير، خاصة نظم التهوية والبنية الكهربائية اللازمة لتشغيل أجهزة التكييف التي تم توفيرها مؤخرًا. كما لاحظ الوفد أن بعض الطرق الداخلية غير ممهدة، بما قد يؤثر على سهولة الحركة داخل المستشفى، لاسيما بالنظر إلى اتساع مساحتها. ورغم الانتهاء من تطوير المطبخ الرئيسي، فإنه لم يدخل الخدمة الكاملة بعد لعدم الانتهاء من توصيل الغاز الطبيعي.

- الموارد البشرية والإمكانات الفنية:

لاحظ الوفد توافر أعداد مناسبة من أطباء الطب النفسي والتمريض، في مقابل وجود احتياج إلى دعم بعض التخصصات الطبية، مثل الباطنة والجراحة والعظام والرمد والأسنان والعلاج الطبيعي، بما يقلل الحاجة إلى إحالة المرضى إلى مستشفيات خارجية. كما تبين الحاجة إلى:

- **زيادة عدد سيارات الإسعاف.**
- **رفع كفاءة منظومة التعقيم وصيانة الأجهزة.**
- **تعزيز خدمات الصيانة الفنية المتخصصة.**
- **زيادة أعداد معاوني الخدمات.**
- **توفير احتياجات إضافية من ملابس المرضى والزي المخصص للتمريض.**

- الطاقة الاستيعابية وبيئة الإقامة:

تشهد المستشفى معدلات إشغال مرتفعة، خاصة داخل أقسام دائرة المودعين، وهو ما ينعكس على كثافة الإقامة داخل بعض العنابر. كما لاحظ الوفد في بعض الأقسام الحاجة إلى تحسين التهوية، وتقليل الكثافات، وتطوير بيئة الإقامة بما يحقق معايير الكرامة الإنسانية وسلامة المرضى. وتبين كذلك وجود عدد من المرضى المقيمين لفترات طويلة لغياب الدعم الأسري أو الاجتماعي اللازم لاستقبالهم بعد استقرار حالتهم.

- خدمات التأهيل:

تبين أن برامج العلاج بالعمل ما زالت تعتمد بصورة رئيسة على عدد محدود من الورش، مثل النجارة وصناعة الأحذية، مع الحاجة إلى تحديث الورش القائمة والتوسع في الأنشطة المهنية والتأهيلية بما يواكب احتياجات المرضى وسوق العمل.

سابعاً: التوصيات:

في ضوء نتائج الزيارة، يوصي الوفد بما يلي:

- **توصيات خاصة بالمستشفى:**

١. **استكمال خطط تطوير البنية التحتية، بما يشمل تحديث نظم الكهرباء والتهوية، وتمهيد الطرق الداخلية، واستكمال تشغيل المطبخ المركزي.**
٢. **دعم المستشفى بالتخصصات الطبية المساندة، وتعزيز منظومة الصيانة الفنية والتعقيم، وزيادة عدد سيارات الإسعاف بما يتناسب مع حجم المنشأة.**
٣. **مواصلة العمل على خفض كثافة الإقامة داخل العنابر وتحسين البيئة المعيشية، خاصة بأقسام دائرة المودعين.**
٤. **تطوير برامج التأهيل والعلاج بالعمل، والتوسع في الورش والأنشطة المهنية بما يدعم إعادة دمج المرضى في المجتمع.**
٥. **تعزيز برامج الرعاية اللاحقة والتنسيق مع الجهات المعنية لرعاية المرضى الذين لا تتوافر لهم أسر أو أماكن إقامة مناسبة بعد استقرار حالتهم.**

- **توصيات على مستوى السياسات العامة:**

١. **مواصلة التوسع في الطاقة الاستيعابية لمستشفيات الصحة النفسية وعلاج الإدمان على مستوى الجمهورية، بما يستجيب للطلب المتزايد على الخدمات.**
٢. **دعم تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في مجال الصحة النفسية، ولا سيما الأخصائيين النفسيين وغيرهم من أعضاء الفريق متعدد التخصصات.**

٣. **تعزيز التعاون بين وزارة الصحة والسكان والجهات المعنية لنشر الوعي بالصحة النفسية وحقوق المرضى، والحد من الوصمة المرتبطة بالمرض النفسي والإدمان.**
٤. **دعم المبادرات الوطنية للكشف المبكر عن الاضطرابات النفسية، وتعزيز خدمات التأهيل والرعاية المجتمعية.**
٥. **التنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي لتطوير آليات رعاية المرضى المتعافين الذين يفتقرون إلى الدعم الأسري أو السكن، بما يضمن استمرارية الرعاية ويحد من الإقامة طويلة الأمد داخل المستشفيات.**
٦. **تشجيع التعاون مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنفيذ برامج التدريب والتأهيل والدعم المجتمعي.**

ثامناً: خاتمة:

أظهرت الزيارة أن مستشفى الخانكة للصحة النفسية وعلاج الإدمان تمثل إحدى المؤسسات المحورية في تقديم خدمات الصحة النفسية وعلاج الإدمان على مستوى الجمهورية، وتؤدي دورًا مهمًا في رعاية المرضى، بمن فيهم المرضى المودعون تنفيذًا لقرارات وأحكام قضائية. كما رصد الوفد استمرار جهود التطوير والتحديث التي تنفذها الأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان وإدارة المستشفى.

وفي المقابل، لا تزال بعض التحديات المرتبطة بالبنية التحتية، وكثافة الإشغال، واستكمال بعض التخصصات الداعمة، وتطوير برامج التأهيل، تتطلب مواصلة العمل عليها، بما يعزز جودة الرعاية، ويحسن بيئة العلاج والإقامة، ويكفل التمتع بالحق في الصحة النفسية وفقًا للتشريعات الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

يؤكد المجلس القومي لحقوق الإنسان على أهمية الجهود التي تبذلها الأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان في تطوير خدمات الصحة النفسية، ويثمن تعاون إدارة مستشفى الخانكة مع وفد الزيارة وما أبدته من شفافية في عرض التحديات القائمة. كما يؤكد المجلس استمرار متابعته لأوضاع مؤسسات الصحة النفسية وعلاج الإدمان، دعمًا للحق في الصحة، وتعزيزًا لحقوق المرضى، واتساقًا مع الدستور المصري والتشريعات الوطنية والمعايير الدولية ذات الصلة.